(٢) القضية الفلسطينية دوليا

ما زالت التفاعلات المتعلقة بمحاولات التوصل الى اتفاق جزئي جديد بين مصر واسرائيل تسيطر على التطورات الدولية المرتبطة بالقضية الفلسطينية . ويمكننا ان نلتقط خيط هذه التفاعلات مجددا من خلال التصريحات التي ادلى بها رابين عند عودته الى تل ابيب بعد الزيارة التي قام بها لواشنطن حيث قابل كبار المسؤولين الامريكيين بمن فيهم الرئيس فورد (راجع « شؤون فلسطينية » عدد ٤٨ ، اب ١٩٧٥ ، ص ٢٦٢ وما بعده) . وتأتي اهمية هذه التصريحات من تشددها وطابعها المناطل خاصة بالقياس الى خلفية التفاؤل العام الذي انتشر اثر قمة سالسبورغ بين السادات وفورد والذي وصل الى ذروته في الاخبار التي جرى تداولها بشكل واسع حول توصل مصر واسرائيل الى اتفاقية جزئية جديدة (المرجع السابق ، ص ٢٦٦) .

ذكر رابين في تصريحاته ان عملية التفاوض مع مصر ستكون طويلة ولا يجوز توقع اية تطورات دراماتيكية على هذا الصعيد في الوقت الحاضر . وألمح الى ان هذه العملية الطويلة قد تستغرق « أسابيع او اشهرا او ربما سنة » لان مصر لا تريد « التحدث الينا مباشرة » مما لا يترك اي مجال كي تكون المفاوضات قصيرة وسريعة . وفي هذا التصريح اشارة خفية الى مطلب اسرائيل — الذي سيصرح عنه رابين فيما بعد — باجراء مفاوضات مباشرة وجها لوجه مع مصر كشرط لتحقيق الاتفاق الجزئي . ورفض رابين الموافقة على اي جدول زمني محدد « مفروض من الخارج » او على اية مهل قصوى « تفرض على اسرائيل » لتحقيق الاتفاقية المطلوبة . وبتحديد اكبر اكد رابين ان اسرائيل ترفض اعتبار موعد انتهاء انتداب القوات الدولية في سيناء (٢٤ تموز ، ١٩٧٥) كموعد اقصى للتوصل الى هذه الاتفاقية . واضاف قائلا بأن هناك دلائل تشير الى ان مصر مستعدة لتغيير موقفها من اجل تسهيل الوصول الى اتفاقية جديدة في سيناء ولكن اذا لم يكن هذا التغيير كبيرا لن تتمكن اسرائيل من التجاوب مع رغبات مصر . وفي الوقت ذاته نشرت مجلة « تايم » الامريكية مقابلة مع رابين اشار فيها الى رأي الحكومة الاسرائيلية المعروف بأن اتفاقا جديدا لفصل القوات بين سوريا واسرائيل — على غرار الاتفاق المزمع عقده في سيناء — غير ممكن « بسبب جغرافية الجولان وطوبوغرافيتها » وحث مصر على عدم ترك موقفها يتأثر بهذا الواقع خاصة وان اي اتفاق جديد مع مصر يجب ان تليه « فترة من الانفراج تمتد سنوات عدة من دون اية ضغوط او تهديدات » . واضاف رابين قائلا انه بعد مرور هذا العدد من السنوات ستكون اسرائيل مستعدة للبحث في عناصر اتفاق شامل ومفصل وفقا لتطور الوضع في مصر وبعض الدول العربية الاخرى . ولا يفوتنا ان نذكر تكرار رابين من جديد رفض حكومته التفاوض مع منظمة التحرير .

بطبيعة الحال كان لهذه التصريحات وقعها السيء في الاوساط الحاكمة في مصر اذ انها لا تتجاوب مع الالحاح المصري على ضرورة الاسراع في تحقيق التسوية الجزئية . وكان لا بد للسلطات المصرية من اتخاذ خطوة معينة للرد على الموقف الاسرائيلي المتصلب والمناطل معا . ففي منتصف شهر تموز اعلن اسماعيل فهمي — وزير خارجية مصر — بصورة مفاجئة قرار مصر برفض التمديد لمهلة القوات الدولية في سيناء والتي تنتهي في ٢٤ تموز . وبرر فهمي هذا القرار بقوله ان اسرائيل استغلت الهدوء النسبي السائد على الجبهة لكي تكرس احتلالها للاراضي العربية بدلا من ان تساعد في الجهود الهادفة الى اقامة سلام دائم في المنطقة . وبما ان اسرائيل ترى في وجود القوات الدولية عودة الى حالة اللاحرب واللاسلم فان مصر وجدت نفسها مضطرة لاتخاذ هذا القرار . يضاف الى ذلك ان هدف مجلس الامن من تكوين قوات الطوارىء ليس تكريس الهدوء على الجبهة بحيث تعود حالة اللاحرب واللاسلم والى استقرار الاحتلال مما يجعل استمرار وجود القوة الدولية مناقضا لاهداف المجلس واغراضه في